و لم ينتشر النظام الديمقراطي الليبرالي الحديث و القائم على قاعدة راسخة من الحرية و المساواة السياسية بشكل واسع إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن كلمة الديمقراطية Democracy دخلت الإنكليزية عبر الكلمة الفرنسية Democratize ذات الجذور اليونانية القديمة Demo kratio المركبة من كلمتين: كلمة Demo و التي تعني الشعب و kratio و التي تعني الحكم، حيث تم استخدام الكلمتين للدلالة على (حكم الشعب) و ليكون بديلا عن حكم الفرد أو حكم الأقلية، و حكم الشعب يتطلب بادىء ذي بدء وجود جماعة سياسية يتمتع أفرادها بنوع من المساواة السياسية، و لقد أثارت كيفية مشاركة المواطنين في الحياة الديمقراطية منذ القديم عدد من الأسئلة المثيرة للجدل إلى يومنا هذا، مثل وضع القيود للمشاركة و المشاركة على أساس الجنس و التي حرمت بموجبه المرأة من التصويت، إلى أن أصبح مبدأ الاقتراع العام مبدأ عالميا في وقت متأخر من القرن العشرين، و كذلك المشاركة على أساس العرق و اللون و الدخل، و التي كانت تشكل عوائق في طريق المشاركة الواسعة و المتساوية للمواطنين في الحياة العامة، و ما هو دور الذين لا يشاركون في الحكم، و هل المشاركة في الحكم و السياسة يعني الأيمان بالديمقراطية و الذين لا يشاركون في السياسة يعني بأنهم لا يؤمنون بالديمقراطية، و هل يتطلب المشاركة في السياسة مستوى تعليمي معين أو مستوى اجتماعي معين، كما أن مفهوم الحكم قد تعرض إلى المناقشة و التغير، و كذلك فأن مفهوم الشعب هو الآخر قد تعرض إلى الكثير من التغير و التطور و أن الديمقراطية الكلاسيكية في اليونان القديمة هي غير الديمقراطية الليبرالية الحديثة[1].

و مع ذلك فأن هناك حقيقتين متميزتين في تأريخ تطور الديمقراطية، و هي مرحلة الديمقراطية المباشرة و التي تتميز بالمشاركة السياسية المحدودة و اقترنت بالمبادىء الديمقراطية المباشرة و انحصرت بمشاركة المواطنين في اجتماعات عامة في مدن صغيرة، و مرحلة الديمقراطية النيابية و التي توسعت فيها المشاركة السياسية، و بحلول القرن الثامن عشر أصبحت المشاركة السياسية حق من حقوق المواطنة و كانت المساواة السياسية أحدى أهم المعضلات التي وقفت في طريق المشاركة السياسية الواسعة فقد ظلت المرأة محرومة من التصويت لفترة طويلة من الزمن، مثلها مثل الكثير من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية.

---

[1] د. أبراهيم عبدالعزيز شيحا، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦٨.

أن ظاهرة المشاركة السياسية الواسعة في الحياة العامة من خلال حق التصويت المتكافيء لجميع البالغين بغض النظر عن الجنس و العنصر و العرق و اللون و الطبقة و الثروة هي ظاهرة تخص القرن العشرين.

أن النموذج الحقيقي للديمقراطية هو النموذج الذي يستطيع فيه المواطنون من الناحية المبدئية و العملية أن يوسعوا من مشاركتهم في صنع القرار في الشؤون السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فتقييم الديمقراطية، حاضرا و ماضيا و مستقبلا و في كل زمان و مكان، هي مدى تمكين المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية و صنع القرار في الشؤون العامة و منحهم الإمكانية و القدرة اللازمة على صياغة حياتهم و تنظيمها، حيث تكون المشاركة السياسية في مصلحة المواطن و المجتمع معا ، ففي المجتمعات الليبرالية التي تنعم بالأنظمة التعليمية المتقدمة و الواسعة و تمتاز بالمستويات الاجتماعية المتطورة و تزخر بالأمكانات الاقتصادية و التكنولوجية الجيدة فأن النشاط السياسي لا يقتصر على نسبة صغيرة من المواطنين بل أن نسبة كبيرة من المواطنين يهتمون و يشاركون في الأنشطة السياسية المختلفة حتى من بين الذين لا يشاركون في التصويت ولا في الانتخابات العامة، و قد أظهرت استطلاعات الرأي و التي أجريت حديثا في عدد من المجتمعات الديمقراطية الليبرالية نوعا جديدا من المشاركة السياسية و هي المشاركة عن طريق الكتابة و الكلام و التي يسميها (أدوارد باتسفيلد) في كتابه (السلوك الحضاري و المواطنة) المشاركة بالانبثاق، فالمشاركة السياسية و الديمقراطية الليبرالية يكملان بعضها البعض في تهيئة الفرص المتعددة و المتنوعة للمواطن ليشارك في صناعة القرار السياسي العام [1].

ثانيا: الانتخابات العامة و المشاركة السياسية

من المعروف بأن الانتخابات العامة نشاط سياسي بالغ الأهمية وتحتل العمليات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية موقع متميز و هي مناسبة تحيط بها و تتخللها جملة من النشاطات السياسية الجذابة و الحماسية و التي تدفع بالناخبين للمشاركة فيها، و أن أعداد الحملات الانتخابية أصبحت اليوم من أهم النشاطات السياسية

---

[1] أدوارد باتسفيلد، السلوك الحضاري و المواطنة، ص ١٠١.

الـتي يخطـط لهـا بدقـة و يـديرها بعنايـة مـن قبـل خـيرة القـادة السياسيين الميـدانين و القـادرين علـى إدارة النـشاطات الجماهيريـة و يرصـد لهـا الأحـزاب السـياسية في المجتمعـات الديمقراطية الجزء الأكبر من أمكاناتها المادية، و تعتبر الحملة الناجحة اليوم مقياسا على قوة الحزب و مدى قدرته على كسب النـاخبين، ولا يمكـن الجـزم متـى بـدأت أول عمليـة انتخابية في التاريخ، و لكن مـن المعـروف بـأن اليونـانيين القـدامى هـم الـذين بـدأوا بـأول تجربة ديمقراطية في مدينة (إسبارطة) قبل حوالي ٥٠٠ سنة قبل الميلاد، و كانت عمليـة انتخابيـة محـدودة في رقعـة جغرافيـة صـغيرة و لم تكـن انتخابـات عامـة، حيـث كانـت محصورة بالرجال الأحرار و لم يسمح بمشاركة النـساء و الغربـاء و العبيـد فيهـا، و تبعـت (إسبارطة) في أجراء الانتخابات (مدينة أثينـا) و اعتمـدت الانتخابـات المباشـرة و لم تكـن اليونان القديم تعرف نموذجا آخرا من الديمقراطية[1]، و بعد مرحلة طويلـة في التـاريخ الإنساني امتدت طـوال العـصور الوسـطي لم تكـن للانتخابـات فيهـا حـضورا يـذكر، عـادت الانتخابـات بعـد الثـورة الإنكليزيـة عـام ١٦٨٨ لتحتـل الأهميـة في المجتمـع الإنكليـزي علـى خلفية نظام ديمقراطي برلماني دشنه الإنكليز منذ منتـصف القـرن الثالـث عـشر و الـذي بـدأ بعـد أن أمـر الملـك بأنتخـاب عـضوين مـن كـل مدينـة ليـشاركوا النـبلاء في المجلـس الأستشاري للملك و الذي أنقسم فيمـا بعـد الى مجلسين بعـد أن رفـض النـبلاء الجلـوس الى جانـب نـواب المـدن، و تم تطويرالنظـام الأنتخـابي الأنكليـزي بمـرور الـزمن إلى أن أصـبح نموذجا يقتدي به في العالم كله في بناء النظام الديمقراطي البرلماني، و حتى ذلك التـاريخ استمرت المشاركة في الانتخابات على الرجال دون النساء و لم يقر مبدأ الاقتراع العام الا في وقت متأخر من القـرن التاسـع عـشر، و سـواء جـرت الانتخابـات وفـق النظـام الـدائري أو النظام النسبي و الذي طبق لأول مرة في الدنمارك عام ١٨٦٨ للتقليـل مـن النتـائج الـسلبية للنظام الدائري، أو النظام المختلط و الذي يجمع بين النظاميين السابقين، فأن المـشاركة في التصويت هي التي تضفي الشرعية على أية عملية انتخابية و هناك الانتخابات الرئاسـية و التي تحتاج إلى دورة انتخابية أضافية لذا لم يحصل أحد المرشحين في الـدورة الأولى علـى الأغلبية البسيطة كما كان الحال في الانتخابات الرئاسـية في إقلـيم كوردسـتان عـام ١٩٩٢، و عليه فأن الأحزاب السياسية تبذل قصارى جهودها في التعبئـة و التحـشيد و تعتمـد علـى

---

[1] د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، ١٧-٣٢.

نتائج البحوث و الدراسات حول سلوك الناخبين و متابعتها و قياسها و البحث في التغيرات التي تحصل فيها من أجل الفوز بأصوات جديدة تؤهلها للدخول إلى البرلمان و المشاركة في الحكم، و سواء كانت المشاركة حقا أو واجبا أو كليهما فأن مشاركة الشباب و المرأة أصبحت اليوم الشغل الشاغل لأغلبية الأحزاب في البلدان الديمقراطية[1].

و تلجأ الأحزاب عادة في هذا الصدد إلى توجيه رسائل خاصة و إدارة برامج هادفة لتدفع بالشباب نحو المشاركة في التصويت و في الحملات الانتخابية، و هناك حاليا الكثير من البحوث و الدراسات التي تعالج مسألة مشاركة الشباب في الانتخابات العامة و التي أشرنا إلى نتائج البعض منها في ثنايا فصول هذا البحث ، وعلى الرغم من أهمية الانتخابات و الديمقراطية السياسية في التنمية البشرية و من أجل الاستقرار السياسي و تطور المجتمعات الإنسانية إلا انه لازالت هناك من مجموع ١٩٣ دولة عضوة في الأمم المتحدة حتى هذا التاريخ ٢٠٠٧/٧/٧، سبعة دول لا تجرى فيها الانتخابات العامة على الإطلاق ، ولا يمكن أن تكون المشاركة السياسية فيها ألا محدودة، كما أن التصويت في ٢٩ دولة و منها توركيا اجباري و يعد وظيفة دستورية ، و يتعرض من لا يقوم بتنفيذها الى العقوبة ، ان الأنتخابات العامة في الأطار العام هي محفزَ هام للمشاركة السياسية وهي التي تمد الحياة الديمقراطية بالحيوية و الصحة و العافية ، و هي التي تخلق الأجواء الجذابة نحو ممارسة واسعة و مشاركة نشطة في الحياة العامة.

ثالثا: مبدأ الاقتراع العام والمشاركة السياسية

أن أقرار مبدأ الاقتراع العام في عمليات الانتخابات العامة شكلت في حينه ثورة في توسيع و تطوير الحياة الديمقراطية[2]، حيث تم بموجب هذا المبدأ تطبيق حق المساواة في التصويت بين الرجل و المرأة الأمر الذي أتاح الفرصة لنصف المجتمع في المشاركة في التصويت ، و كانت ولاية (Wyoming) الأمريكية سباقة في أقرار هذا المبدأ عام ١٨٦٩ و تلتها الولايات الأخرى و وفي استراليا عام ١٩٠١ و الدنمارك ١٩١٥ وبريطانيا ١٩١٨ وفي فرنسا عام ١٩٤٤و من الغريب بأن سويسرا كانت آخر دولة أوروبية في أقرار هذا المبدأ عام ١٩٧١ و

---

[1] هارولد لاسكي، أصول السياسة، الجزء الثاني، ص ٢٧.

[2] د. أبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، ص ٢٧٢-٢٧٨.

آخر دولة أوروبية في الدخول إلى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢، ولم يكن الجنس المعوق الوحيد في طريق إقرار مبدأ الاقتراع العام ، فقد كانت الثروة و التحصيل العلمي أيضا من العوائق التي حالت دون تصويت الكثير من المواطنين الذين لم يكن بمقدورهم دفع (١٠ جنيه ذهبي) حتى عام١٨٣٢ في إنكلترا وفي فرنسا (٣٠٠فرنك فرنسي) وقد وضعت كل من ايطاليا و البرتغال شروط إضافية على الناخب الأمي لكي يستطيع المشاركة في التصويت، و كان العمر أيضا عائقا يحول دون المشاركة الواسعة للشباب في التصويت ، ففي فرنسا كان عمر التصويت هو ٣٠ سنة عام ١٨١٤ ومن ثم أصبح في عام ١٨٣٠ عمر التصويت ٢٥ سنة ليصبح ٢١ سنة بعد عام ١٨٤٨ وليصبح في النهاية بعد عام ١٩٧٤ مطابقا للعمر المدني ١٨ سنة ، أي أن مبدأ الاقتراع العام يعد اليوم مكسبا عظيما من مكاسب الديمقراطية السياسية و يشكل العمود الفقري لكل عملية انتخابات عامة و هي التي فسحت المجال أكثر نحو المشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في الشؤون العامة [1].

يبدو واضحا من خلال استعراض مضمون المفاهيم الثلاثة و التي تشاطر مفهوم المشاركة السياسية في المحتوى و الهدف ، الا وهي الديمقراطية و الأنتخابات العامة والأقتراع العام ، بأن هذه المفاهيم تعتمد في وجودها و جدواها على المشاركة السياسية، وأن الديمقراطية و الأنتخابات العامة و الأقتراع العام ستفقد مضمونها و أهدافها وشرعيتها أن لم يشارك فيها العدد الكافي من المواطنين، و أن هذه المفاهيم متشابه ومتداخلة الى حد كبير بحيث يستحيل الفصل بينها بشكل تام.

---

[1] د. محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، ص ٥٩-٩٢.

الفصل الخامس

البعد المعرفي و المؤسساتي للمشاركة السياسية

اولا: الثقافة السياسية و مهارات المشاركة السياسية

لقد تعددت تعريفات الثقافة السياسية بتعدد المنطلقات التي ينظر بها علماء السياسية إليها، و التي تحتوي على ثلاثة أركان أساسية، و الركن الأول فيها معرفي، و يتضمن المعلومات و المعارف التي يحصل عليها الفرد و ذات الطابع السياسي، و الركن الثاني عاطفي، و يحتوي على جميع العلاقات التي يكونها الفرد مع المؤسسات السياسية و مع القادة و الأحزاب و الشخصيات السياسية، و الركن الثالث تقييمي، و يحتوي على الأحكام التي يصدرها الفرد على الأحداث و الظواهر و الشخصيات السياسية، و عليه فأن الثقافة السياسية تتضمن جميع المعارف و المعلومات و العلاقات التي يحصل عليها الفرد و الأحكام التي يصدرها تجاه الأحداث و الظواهر السياسية، كما أن مجال الثقافة السياسية يشمل جميع التوجهات التي يكونها الأفراد تجاه النظام السياسي سواء كانت تلك التوجهات سلبية أم ايجابية وسواء عبر عنها الأفراد عن وجهات نظرهم تلك أم لم يعبروا عنها، كما أن الثقافة السياسية يتم الحصول عليها واكتسابها في مراحل مبكرة من عمر الفرد، حيث يستطيع الأطفال في الصف الأول الابتدائي التعرف على شخص رئيس الجمهورية و كونه سلطة مهمة و يساعد الناس خارج سلطة العائلة و التي ينتمي هو إليها مع وجود البعض من الباحثين في هذا المجال من يهمش الثقافة السياسية للأطفال و يقلل من أهميتها [1].

فالثقافة السياسية هي القاعدة التي تنبثق منها الاتجاهات و الاهتمامات و التفكير و مهارات المشاركة السياسية[2]، و هي كل ما يتعلمه الإنسان من البيئة السياسية المحيطة

---

[1] ديتشارد داوسن مع مجموعة مؤلفين، التنشئة السياسية، ص١٩.

[2] د.ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، ص١٥٢.

بـه، و التعـرف علـى الحقـوق و الواجبـات و التـشريعات و الأعـراف و القـيم الـسائدة في مجتمعه، كما أن الثقافة السياسية ضرورية للإنسان لتنمية قدراته في تفسير و تحليل الظواهر و الأحداث السياسية و القدرة على تقييمها، و هي التي تساعد الإنسان على اتخاذ موقف محدد من الأحداث و الظواهر السياسية، و تمده بالقدرة على تنمية مهارات المشاركة السياسية و تساعد الإنسان في كيفية تعلم فنون الاتصال و التحاور و التفاوض و الإقناع و التأثير في الآخرين.

والثقافة السياسية لا تنتقل عبر الأجيال بشكل أوتوماتيكي، و أنما تتعرض إلى جملة من التغييرات و التعديلات و التي تطبع ثقافة كل جيل بنمط معين من الخصوصية و التي تمييزه من جيل إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر و ربما داخل المجتمع الواحد يوجد أكثر من نمط واحد للثقافة السياسية، و هذا يجعل من مهمة الباحثين في قياس مستوى الثقافة السياسية لمجتمع ما صعبة للغاية، و التي تعتمد في الوقت الحاضر وتقتصر على معرفة مشاعر الناس نحو نظامهم السياسي و علاقتهم بهذا النظام و توقعهم للدور الممكن أن يلعبوه في المستقبل داخل العملية السياسية، و هناك في هذا الصدد خلط بين مفهوم الثقافة السياسية و مفهوم الوعي السياسي و الذي يتغلب فيه السمة الأيديولوجية، إلا أن الوعي السياسي هو درجة استيعاب الأفراد و هضمهم و فهمهم و تبنيهم للثقافة السياسية، فالوعي السياسي للشباب هو درجة إدراكهم للواقع السياسي لمجتمعهم و دورهم في العملية السياسية و مدى قدرتهم في المشاركة فيها، وهناك علاقة ترابطية بين مستوى الوعي السياسي من جهة ومستوى المشاركة السياسية من الجهة الأخرى، حيث كل نظام سياسي يسعى للمحافظة على استقراره السياسي و المحافظة على ذاته عبر الزمن من خلال اضطلاع مؤسساته المختلفة بوظائفها على أتم وجه و يتوقف ذلك على مدى التجانس الذي يتسم به الواقع السياسي والاجتماعي لهذا النظام، و تعد الثقافة السياسية القاعدة الرئيسة و التي يبنى عليها التجانس داخل المؤسسات المختلفة للمجتمع، كما أن الثقافة السياسية و بما تنطوي عليه من القيم و المعتقدات و العواطف السياسية التي تسود في صفوف مجتمع ما وفي وقت معين و التي تنبعث منها التصورات السياسية تتحكم بدورها في خلق الاتجاهات السياسية للأفراد و تغرس بذور الألتزام السياسي لديهم[1].

---

[1] رتشارد داوسن، المصدر السابق، ص ٢١.

أن الاستقرار السياسي و الانسجام الاجتماعي لمجتمع ما يعتمد جزئيا على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي و التوافق بين ثقافة النخبة و ثقافة الجماهير يعززان الاستقرار السياسي، كما أن الثقافة السياسية تؤثر في تفعيل الحياة السياسية و تبعث على تنشيط ثقافة المشاركة في المظاهرات و الانتخابات و الاحتجاجات و العضوية في الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني و المشاركة في النشاطات السياسية العامة ، أن ثقافة المشاركة السياسية تستوجب في البداية أقرار حقوق المواطنة المتساوية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللون، كما لابد من وجود آليات و قواعد تضمن المشاركة المجتمعية في صنع القرار السياسي، أي أن ثقافة المشاركة السياسية تعمل على بناء(ديمقراطية المشاركة و ليست ديمقراطية الموافقة) كما يعبر عنها في هذا الصدد (الدكتور مهدي جابر)[1] في دراسته (المشاركة السياسية و المؤسسات) و التي تستوجب إقرار أسس قانونية و بناء المؤسسات السياسية المستقلة و القادرة على ضمان و حماية تلك الأسس و هي: الإقرار بحقيقة التنوع السياسي و القومي و الديني و المذهبي في المجتمع، و ألإقرار بحق الاختلاف بين التنوعات السياسية و القومية و الدينية و المذهبية، والإقرار بأن تعبر التنوعات و الأطياف السياسية و القومية و الدينية و المذهبية المختلفة عن مطالبها و مبادئها و أهدافها و مصالحها عن طريق أساليب قانونية و سلمية و حضارية، و ألإقرار بضرورة التداول السلمي للسلطة السياسية عن طريق انتخابات دورية منظمة، و الإقرار بوجود صحافة حرة و مستقلة، أن هذه الأسس الدستورية كفيلة بازدهار ثقافة المشاركة السياسية في أي مجتمع يلتزم بها و يقرها، ويميز عالم الأنثربولوجيا الأمريكي (غابريل ألوند) بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية و هي:

١- **الثقافة السياسية المحلية**: حيث الأفراد مرتبطون بالمؤسسات التقليدية في المجتمع (العائلة و القرية و العشيرة و القبيلة و أماكن العبادة) و لا يهتمون بالمسائل السياسية على المستوى الوطني الا بشكل ضعيف.

٢- **ثقافة الخضوع**: المواطنون هنا يتخذون موقفا سلبيا من السلطة السياسية و هم يدركون و جودها و يهابون قوتهاو ينتظرون منها توفير عدد من الخدمات الضرورية لهم مقابل الخضوع والمشاركة في الحياة السياسية.

---

[1] د. مهدي جابر، المشاركة السياسية و المؤوسسات.

٣- **ثقافة المشاركة**:حيث المواطنون مسلحون بالثقافة السياسية و مستعدون للمشاركة السياسية و يحاولون دفع الأحداث بالاتجاه السياسي الذي يخدم مصالحهم أكثر عن طريق العضوية في الأحزاب السياسية و المشاركة في المظاهرات و الاحتجاجات و الانتخابات و النشاطات السياسية و الثقافية و الجماهيرية.

وعليه فأن الثقافة السياسية و التي تتضمن المعارف و المعلومات السياسية و ما تحتويه من علاقات و عواطف ضمن العملية السياسية و ما تشتمل عليه من الأحكام و التقييمات التي يحكم الفرد من خلالها النظام السياسي و الأحداث و الظواهر السياسية، و ما تتمخض عن الثقافة السياسية من مواقف سياسية و التي تتحول من خلال قنوات الوعي السياسي المختلفة إلى أفعال و التي ترفد العملية السياسية بصيغ خلاقة من المشاركة السياسية و التي تزداد فعالية بمدى أزدهار الثقافة السياسية للمجتمع والتي تعد من ضرورات استقرار المجتمع المعاصر[1].

ثانيا: المشاركة السياسية و الأحزاب السياسية

من المعروف بأن المشاركة السياسية وجدت منذ وجود المجتمع الإنساني، في حين الأحزاب السياسية ظاهرة جديدة نسبيا وجدت في منتصف القرن التاسع عشر وفي نظر (موريس دوفرجيه)[2] تعود إلى عام ١٨٥٠و استمرت ظاهرة التحزب في التوسع إلى أن أصبحت الأحزاب السياسية من المؤسسات السياسية الأكثر ضرورية و الملازمة لكل مجتمع أنساني معاصر في مشارق الأرض و مغاربها ومن المؤسسات السياسية الأكثر فعالية و تأثيرا في تطور كل مجتمع، و لقد وجدت الأحزاب السياسية من الحاجة الملحة لمشاركة سياسية منظمة و فعالة في الحياة السياسية و لمنح المواطنين دورا سياسيا واسعا و مؤثرا في إدارة الشؤون العامة، فالإنسان سياسي بطبعه و يسعى إلى المشاركة في الحياة السياسية التي تحيط به بصورة تلقائية، فضلا عن أن الصراع السياسي قد ظهر إلى الوجود منذ وجود الإنسان على وجه البسيطة، و من المعروف بأن الناس يختلفون فيما بينهم من حيث الاتجاهات و المصالح و المعتقدات، هذا إلى جانب أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا في اختلاف الناس وهذا يؤدي إلى أن تنقسم الناس داخل الوطن

---

[1] د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، ص ١٥٢.

[2] موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ص